الطاولة الأقتصادية

ملحق اقتصادي خاص يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير / فخري كريم

العدد (1254) السبت (21) حزيران 2008

No. (1254) Sat. (21) June

وقائع طاولتي (المدى) عن آفاق الاستثمار واقتصاديات التمور في العراق

التهيؤ لتنظيم العملية الاستثمارية يعبر عن الجدية في جذب الاستثمار وتشجيعه

محمد شريف ابو ميسم

من بين برامج طاولة المدى الاقتصادية التي عقدت ضمن فعاليات اسبوع المدى الثقافي المقام في بغداد خلال الاسبوع الاول من شهر ايار/ ٢٠٠٨.. التأمت في فندق المريديان طاولة اقتصادية، ناقشت آفاق الاستثمار في العراق.. قدم خلالها الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري بحثا حمل عنوان (ملاحظات حول الاستثمار في العراق).. ثم أعقبه الاستاذ محمود علوش رئيس غرفة تجارة بغداد بورقة عمل حول تفعيل قانون الاستثمار.. وقد حضر وقائع الطاولة حشد من الخبراء والمختصين في الشأن الاقتصادي.. وقدم الزميل حسام الساموك السادة الباحثين قائلا: أرحب بكم سادتي، سيكون مقدمو أوراق العمل لجلسة هذا اليوم كل من الاستاذ الدكتور ماجد الصوري الخبير في البنك المركزي العراقي والاستاذ محمود علوش رئيس غرفة تجارة بغداد.. الدكتور ماجد الصوري سيعطي تصوراً عن الاستثمار في العراق وافاقة والاليات التي يمكن ان يفعل في جوانبها فليتفضل... ثم تحدث الدكتور الصوري قائلاً: السلام عليكم..بالنسبة للاستثمار في العراق.. ومن المعلوم ان كل الاحداث التي مرت في العراق ورث العراق في عام ٢٠٠٣ اقتصاداً منهاراً في جميع مجالاته بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والادارة الفاشلة. وتقدر المبالغ اللازمة لأعادة الوضع لما كان عليه قبل الحرب الأيرانية العراقية بين ٤٥ و٢٠٠ مليار دولار حسب طريقة الحساب والتجاوب مع التطور السكاني ومستوى تطور الاقتصاد العالمي. وفي كل الاحوال تشكل مبالغ كبيرة وخصوصاً اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اعباء الديون الهائلة التي ورثها العراق والوضع الامني غير المستقر وضرورة بناء اجهزة الدولة ودولة القانون.ورغم التحسن النسبي في مجالات كثيرة الا ان عدم وجود سياسة اقتصادية مترابطة ومتكاملة وواضحة قد عمق الكثير من الازمات وخلق الكثير من المشاكل. ولذلك فان حاجة العراق الى الاستثمار الاجنبي والمحلي يعتبر ضرورة ملحة في المرحلة الانتقالية الحالية للتنمية الاقتصادية وخصوصاً في القطاعات الانتاجية والخدمية. ان موضوع الاستثمار و توجهاته والبيئة الاستثمارية في العراق يشكل حزمة متكاملة ومن اجل تحقيقه لابد من توافر وتضافر ارادتين مهمتين هما: ❖ الارادة السياسية.. ❖ الارادة الادارية..والتوجه المهني في استقبال الاستثمار ومتابعته والحصول على النتائج المرجوة منه. ولاشك ان هناك ارتباطاً كبيراً بين الارادتين والتوجه المهني.. ففي جانب الارادة السياسية يعبر الدستور العراقي وستراتيجية التنمية للاعوام (٢٠٠٧-٢٠١٠) ووثيقة العهد الدولي مع العراق والالتزامات الدولية الاخرى عن الاستراتيجية الاقتصادية للعراق والارادة السياسية في اتباع اقتصاد السوق والانفتاح على دول العالم. اما قانون الاستثمار فرغم بعض الملاحظات عليه فانه يعبر عن الارادة السياسية للعراق بالاستعانة برأس المال الخاص المحلي والاجنبي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هنالك بعض الملاحظات عن قانون الاستثمار لقد ورد في الفصل الثاني من المادة (٤) من القانون عن تنظيم الهيئة الوطنية للاستثمار معتبراً اعضاء مجلس الادارة موظفين في الهيئة فهم يحصلون على راتب بدرجة وزير ووكيل وزارة واربعة بدرجة مدير عام والباقي من القطاع الخاص يحصلون على مكافأة وبذلك فان القانون يكرر نفس الخطأ الذي ورد في تشكيل مجالس الادارة في قانون الشركات العامة.وهو ان عضو مجلس الادارة يعتبر تابعا لرئيس المجلس ونائب الرئيس الذي يقوم ورئيس الوزراء بتعيينه، وهو ما سيؤدي الى تبعية وظيفية ولا يعطي لمجلس الادارة او بالاحرى لاعضاء مجلس الادارة الحرية في التعبير عن رأيهم بشكل واضح وصريح.. ان المادة التاسعة من القانون اكدت تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية.الاان وزارة المالية حتى الان لم تقم بوضع التخصيصات اللازمة لمساعدة القطاع الخاص المحلي، مما يؤكد عدم الانسجام في السياسة الاقتصادية والارادة السياسية في هذا المجال... ورغم صدور قانون الاستثمار في تشرين الاول (٢٠٠٦) الا انه وحسب الوثائق المتوفرة لم يتم تخصيص المبالغ اللازمة للهيئة لا في موازنة عام (٢٠٠٧) ولا في قانون الموازنة العامة في عام (٢٠٠٨)وهذا يدلل على وجود تناقض واضح في تحقيق الارادة السياسية او ان هناك تخصيصات للهيئة لم تذكر في القانون.. اما في جانب الارادة الادارية فتعبر عن الاجراءات المتخذة لتطبيق قانون الاستثمار وتوجهاته ومن الواضح انه حتى الان لا يوجد اي انسجام بين الارادتين السياسية والادارية، وبعد صدور قانون الاستثمار في شهر تشرين الاول من عام (٢٠٠٦) لم يتم تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار بشكل نهائي ولم يوضع الهيكل التنظيمي للهيئة ولم يملأ بالمتخصصين اللازمين فمهام الهيئة مهام كثيرة فرضها القانون عليها، وهناك مواد كثيرة في القانون تحتاج الى توضيح وتفسير وتفصيل ومن هذه المواد:ماهي العلاقة التي تقوم بين الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاقاليم والمحافظات ومجلس الوزراء ومجلس وزراء الاقليم ومجلس المحافظة..وما الجهة التي يجب عليها الالتزام بالقرارات الصادرة من الهيئات المختلفة وفي حالة ظهور الاختلاف بالرأي حول بعض القرارات من الجهات ذات العلاقة فمن يكون صاحب القرار الاخير..كذلك فان الهيئة الوطنية ستكون مسؤولة عن الاستثمارات التي تهم كل العراق والهيئة الاقليمية عن مشاريع الاقليم وهيئة المحافظة عن مشاريع المحافظة ولكن من يقوم بتحديد الفصل بين هذه المشاريع وما هو المقياس المادي الذي يتوجب اللجوء اليه؟ ان ما ورد في نص المادة التاسعة من القانون التي تتعلق بتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي يحتاج الى عمل تحضيري كبير من هيئات الاستثمار المختلفة وخصوصا الهيئة الوطنية للاستثمار ، وان عملية التحضير لتنظيم العملية الاستثمارية تعتبر اساسا حيويا للسير قدما في هذه العملية ويدلل على مدى جدية العراق في جذب الاستثمار وتشجيعه.. ويمكن القول، انه من دون هذا التنظيم لايمكن العمل بشكل جدي لتفعيل العملية الاستثمارية وتشجيعها وتفعيل النشاط الاقتصادي.. واذا ماكان عامل الاستقرار الأمني يلعب دوره في جذب الاستثمارات فان عملية التحضير له من النواحي الأخرى، وخصوصا فيما يتعلق بتفسير المواد القانونية والاجراءات التنظيمية تلعب دورا كبيرا وأساسيا في وضوح الرؤية والاجراءات المتبعة وتسلسلها وتحديد المسؤوليات سواء بالنسبة للمستثمر أو بالنسبة للاقتصاد العراقي.. من اجل بيان جدية العراق في استقبال الاستثمارات المحلية والاجنبية وتشجيعها. وان عملية التهيئة هذه قد تستغرق فترة طويلة وليست بالعملية السهلة وتحتاج الى جهود كبيرة وقرارات حاسمة لابد من ممارستها باسرع وقت ممكن، ولابد ايضا من تهيئة الكوادر المناسبة لذلك والاعتماد على الكفاءة والانجاز وبعيداً عن المحاصصة الطائفية والاثنية.ومن اجل تأكيد الارادة الادارية والتوجه المهني على الهيئة الوطنية للاستثمار العمل على تهيئة جميع القرارات والاجراءات والوثائق المتعلقة بعملية جذب الاستثمار من اجل تلافي النواقص في العمل وما يسود من ارتباك في الدوائر الاخرى من ذلك..وضع الهيكل التنظيمي للهيئة، والنظام الداخلي لها، واسلوب عملها، والوصف الوظيفي، ومواصفات كل شخص يشغل احدى الوظائف.. توضيح المواد التي تحتاج الى توضيح في قانون الاستثمار ، سواء بالنسبة للمستثمرين او بالنسبة للعلاقات التنظيمية بين الهيئات المختلفة للاستثمار والجهات ذات العلاقة، عبر لوائح تنظيمية وتعليمات واضحة وصريحة.. وضع السياسة الاستثمارية ومجالات وفرص الاستثمار وتحديد المشاريع الاستثمارية، وتحديد العلاقة وحدود الاستثمار بالنسبة للمشاريع الوطنية والاقليمية ومشاريع المحافظات، والمقاييس المتبعة وافضليات الاستثمار والحوافز والتشجيعات.. تحديد الجهات ذات العلاقة بالاستثمار على جميع المستويات، وتوضيح الاجراءات الداخلية المتعلقة بالحصول على جميع الموافقات والرخص، على اساس النافذة الواحدة للاستثمار..تحديد الاجراءات اللازمة لتقديم الطلبات والوثائق والمواصفات المطلوبة التي تعمل على تسهيل الحصول على رخصة الاستثمار، اضافة الى تحديد اجراءات ومتطلبات التنفيذ والرقابة، والوثائق اللازمة للحصول على التسهيلات والحوافز والتشجيعات التي نص عليها القانون.. توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين، حول الاقتصاد العراقي، واسواقه المالية، والاجراءات المالية والمصرفية المتبعة، وكيفية الحصول على العمالة اللازمة، ومستوى الاجور والرواتب، والضرائب، والاجراءات الجمركية، وغيرها من معلومات مختلفة قد يطلبها او يستفسر عنها المستثمر وخصوصاً الاجنبي.. وضع اجراءات متابعة تنفيذ القرارات الاستثمارية واجراءات انشاء المشروع وتشغيله وتسويق منتجاته وتطوراته وفقاً للمعايير الموضوعية والجدول الزمني المتعلق بالتنفيذ والتشغيل.. القيام بالحملة الاعلامية المناسبة. ان العمل التحضيري الذي يقع على الهيئة الوطنية للاستثمارروالهيئات الاستثمارية الاخرى يعتبر عملا اساسياً وضرورياً ويعبر عن الارادة الادارية للعراق وجدية العراق في جذب الاستثمار والتعامل معه بشكل مهني. وبدون ذلك فستبقى العملية الاستثمارية في العراق ارتجالية وغير منظمة وغير جدية...

ورقة عمل رئيس غرفة تجارة بغداد

وبعد انجاز د. ماجد الصوري ورقة العمل عن افاق عملية الاستثمار تقدم السيد محمود علوش رئيس غرفة تجارة بغداد بقراءته الميدانية بصفته يمثل مؤسسة مهنية تتعلق بالعملية الاستثمارية...

قائلا: سادتي الاكارم

اسعدتم مساءا، في الحقيقة ان الدكتور ماجد الصوري اعطى صورة واضحة عن تطور قانون الاستثمار العراقي من تاريخ اصداره الى الان وما آلت اليه الامور من حيث عدم تفعيل هذا القانون ووضعه موضع التنفيذ، ومن اجل تفعيل قانون الاستثمار لابد من ان تتخذ خطوات عملية جادة على ارض الواقع وبشكل مدروس في مجالات متعددة، اذ لايمكن العمل على جذب رؤوس الاموال الوطنية وكذا المستثمرين الاجانب الا بعد استتباب الامن وفرض سيادة القانون، وفي ذات الوقت لا بد من العمل على توفير الخدمات وبخاصة الكهرباء التي ظلت متعثرة برغم السنة الخامسة على تغيير النظام، برغم الوعود والتصريحات المستمرة الا ان هذه الخدمة تسير من سئ الى اسوأ. كذلك يستوجب اتخاذ اجراءات حازمة وحاسمة لتجاوز الازمة.من جانب اخر لا بد من العمل وبكل حزم للقضاء على الفساد الاداري والمالي وتجاوز الروتين وازالة كافة العقبات التي تقف حائلا من دون المباشرة والتمهيد لاقامة المشاريع الاستثمارية ولا بد من التمهيد لتنفيذ قانون الاستثمار من خلال العمل على تخصيص مجمعات صناعية وتهيئة جميع المستلزمات المطلوبة، ولا بد ايضا من الاهتمام باجهزة التقييس والسيطرة النوعية للتثبت من صحة وسلامة المواصفات، وجوب التاكيد على الاستخدام الامثل للموارد وتخصيص الجزء الاكبر منها لاغراض تحقيق التنمية المستدامة.. من خلال الاستخدام الامثل للموارد.. جانب اخر يتعلق بالاعتماد والتركيز على اقامة المشاريع الاستراتيجية الكبرى ووضع الاوليات لها وحسب اهميتها والتي تعتمد على توفر المواد الاولية المحلية والمعادن المتاحة والتي تشكل قيمتها نسبة عالية من قيمة الكلفة الانتاجية وتحقق الجدوى الاقتصادية في العملية الانتاجية وتبنى حاجة السوق المحلية وتخصيص خطوط انتاجية لاغراض التصدير والقضاء على الارهاب يقتضي وجود معالجات للبطالة وتسخيرها في عملية التنمية.. الاهتمام بالمشاريع الصناعية التي تبين الحاجة لتنفيذ قطاع البناء والاعمار كالسمنت والطابوق والكاشي وما الى ذلك.. تقديم الخدمات وتهيئة جميع مستلزمات القطاع الزراعي من الاسمدة والمبيدات والبذور وتوفير المكننة الحديثة لهذا القطاع الحيوي والهام.. والاهتمام بمشاريع الري والبزل ومكافحة الافات الزراعية وتقديم النصح للمتدربين الزراعيين..الاهتمام بقطاع السياحة والسياحة الدينية وتقديم كل ما من شانه استقطاب المجاميع السياحية لتحقيق افضل مردود سيما وان هذا القطاع يعتبر معينا لا ينضب وبمثابة نفط دائم، قطاع النفط بحاجة الى تطوير، فبعد ان كان العراق يحصل على احتياجاته محلياً اصبح الان يعتمد عليالاستيراد، ومايصاحب ذلك من مظاهر الفساد .. اعادة النظر بقانون التعرفة الكمركية لان هذه المسألة في غاية الاهمية، فلابد ان يصار الى اعادة النظر بقانون التعرفة الكمركية وتعليق الضرائب والرسوم لمدة ١٠ الى ١٥ عاماً لان هذا القطاع الذي يجبي الضرائب يعضد موارد الدولة من اجل تحقيق الامن وتوفير الخدمات وكلتا الحالتين غير متوفرتين في الوقت الحالي .. ولابد ان تتزامن خطة فرض القانون مع توفير الخدمات ومع خطة الاعمار والبناء والتوجه نحو اقامة المشاريع الاستثمارية لتأمين تشغيل الايدي العاملة وتوفير فرص عمل منتجة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتقليص ظاهرة التضخم، حيث ان نسبة الفائدة المرتفعة في المصارف تساهم في تقليل فرص التنمية لان سعر الفائدة لابد ان ينخفض من اجل تسهيلات مصرفية بنسبة فائدة منخفضة وهذه تشجع على الاستثمار.. كذلك يجب الاهتمام بعملية التمويل وذلك بدعم القطاع المصرفي التجاري منه وكذلك المصارف المتخصصة الزراعي –الصناعي –العقاري بزيادة رؤوس اموالها لتمكينها من تأدية دورها على افضل وجه، ولابد من الاشارة الى ضرورة الاهتمام بصندوق التنمية وذلك بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.. الاهتمام بصندوق التكافل الاجتماعي وتطوير مستوى الاداء في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باقامة الورش والمشاغل الحرفية لخلق جيل منتج وتجاوز ظاهرة الانفاق الذي يتجه الى الادخار والاكتناز.. وجوب اتخاذ الاجراءات الحازمة من اجل اعادة تاهيل المشاريع الصناعية المعطلة وتوفير سبل تشغيلها وتحديثها وتفعيل دور العاملين في العملية الانتاجية.. تجاوز ظاهرة المحاصصة والتركيز على مبدا الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب لتحقيق افضل النتائج واتباع مبدا الثواب والعقاب وهذا المبدأ فيه الكثير من الاهمية لتحقيق أفضل النجاحات، ولابد من تعظيم دور القطاع الخاص لتمويل الدورة الاقتصادية.. هذه هي الجوانب الرئيسية لتفعيل قانون الاستثمار ووضعه في الاتجاه الصحيح حتى يحقق اهدافه المرجوة في تحقيق التنمية الاقتصادية... وشكرا

ثم تحدث الزميل حسام الساموك مدير الندوة قائلا: شكرا للأستاذ محمود علوش رئيس غرفة تجارة بغداد على هذا الاستعراض ليس للاشكالية الاستثمارية بقدر ماهو استعراض للواقع الاقتصادي وأزماته واشكالاته المختلفة.. نعم نحن لابد أن نواجه تلك المعضلات في القطاعات المختلفة لكي نستوعب موضوعة الاستثمار.. فالقطاع الانتاجي في جوانبه – العام –والمختلط –والخاص، الزراعي والصناعي والخدمي الخ.. كلها قطاعات تحتاج الى اعادة مراجعة، مؤسساتنا في مجملها.. البرلمان بحاجة الى لجنة متابعة والقطاعات الانتاجية بحاجة الى رقابة وربما هيئة النزاهة بحاجة الى لجنة عفاف ان جاز التعبير، المشكلة ربما تنطبق على (ترديدة) للمرحوم القبنجي حين يقول (اللي يتسودن يودونه العون.. وين ايودونه اذاتسودن عون).. أزمتنا ان حتى الجهات الرقابية والتفتيشية بحاجة الى من يراقبها.. الشرطي بحاجة الى شرطي يتابعه يحدد

مدى سلامة أدائه وهكذا.. تحدث عن الموازنة أطرى عليها وواقع الحال يشير الى غير ذلك.. الموازنة لم تصعد الى هذا المبلغ على أساس ان الخير أصبح وفيرا وانما على أساس ان الدولار انخفض، وهذه مسألة ينبغي أن نتنبه لها كثيرا، أنا في مناقشة مع خبير ايراني حضر الى دبي، كان يتحدث عن النفط وكيف ان أسعار النفط قد ارتفعت، وكيف اننا يجب أن نقف بوجه هذه الموجة التي لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، وأحد الأخوة من الصحفيين العراقيين أضاف له قائلا: على السعودية أن تتدخل مثلما كانت في السابق من أجل أن تضع ميزانا لأسعار النفط وانصافها الى آخره.. أنا استغربت كثيرا وسألت الخبير الايراني: أنت تعتقد ان برميل النفط قد ارتفع أم الدولار انخفض وبالتالي فان سعر برميل النفط اذا ما قارناه بسعر الدولار الحقيقي وقيمته السوقية نجد ان سعر برميل النفط غير منصف.. في الواقع ان موضوع الموازنة ليست لأن الموازنة ارتفعت وانما المبالغ الحقيقية المرصدة لها فقدت الكثير من قيمتها السوقية، أما موضوع الوزارات أو المحافظات التي لم تستطع أن تنفق ليس لان المبالغ كبيرة، وانما ليس لها القدرة على انفاق هذه المبالغ بمعنى ليس لها القدرة على تنفيذ مهماتها الى الحد الذي أصبحت بعض المؤسسات أو بعض الجهات ربما السيادية، تناقش تلك الجهات (الوزارات أو المحافظات) أي المحافظات أو أي الوزارات أنفقت أكثر بمعنى انها حققت برنامجها وقد حصلت اعتراضات كثيرة في هذا الجانب

في الهم الاقتصادي

الأستثمار في العراق واقتصاد التمور

حسام الساموك

يظلِ الحضور في ساحة التجاذب حافزا مهمًا لتأكيد أهمية أية اشكالية وأولويتها،وقد يكون اصرار طاولة المدى على استحضار الحالة الأقتصادية مقياس سعيها لأرساء الفاعلية التحاورية كنمط حضاري وأخلاقي ومتدفق لتسليط الضوء على أداء اقتصادنا –في أزمته الراهنة- وصولا الى انفراج لابدَ أن يتبلور للنهوض بآلياته وبرامجه المتعثرة واستنهاضها.

لذلك بدأ مشروع الطاولة قبل ثلاث سنوات،ونما وتبلور،وحظي باهتمام قطاعات متنوعة من المعنيين بشتى التوجهات الأقتصادية،العلمية والأكاديمية والمهنية،فضلا عن جهات حكومية مختلفة،وتواصل ليغدو موضع تساؤل المهتمين اذا ما تأخرت فعالية ما عن موعدها،لنستقبل بين الحين والآخر متابعات ومقترحات لاتخلو من أهمية في تعزيز استمرار ذلك التقليد الأثير.

وكما هو نهج الطاولة ضمن فعاليات أسابيع المدى حيث يتم تنظيم أكثر من جلسة تتوزع عددا من القطاعات الأقتصادية عبر قراءات نقدية لواقعها وسعي لتأشير الأداء الكفيل بانطلاقتها أو تطوير سياقات العمل في حلقاتها الأنتاجية،فضلا عن آفاق تنمية قدراتها وتعزيز برامجها. كانت مشاركتها المتواضعة في الأسبوع السادس،كونه أول اسبوع تحتضنه بغداد،بتنظيم ثلاث طاولات سبق أن ضم الملحق السابق وقائع الجلسة التي استضافت السادة وزراء النفط والموارد المائية والكهرباء في موضوعة الطاقة وآفاقها في العراق،نعتز في ملحقنا هذا أن يضم وقائع جلستين أخريين تناولتا موضوعتي الأستثمار في العراق واقتصاد التمور معا.

واذ كانت جلسة الأستثمار وتنفيذ برامجه المعوّل عليها وفقا لقانونه المشرع أواخر العام ٢٠٠٦،محور طاولة يوم السبت ٢٠٠٨/٥/٣ بحضور جمع متنوع من المهتمين،فقد أعدَ الخبير الأقتصادي د. ماجد الصوري ورقة عمل بعنوان (ملاحظات حول الأستثمار في العراق) تابع فيها بقراءة وئيدة تناول القانون المشرع للوسائل والآليات التي ينهض بها –كما هو مفترض- بالبرامج القادرة على تحقيق أهدافه المعلنة، ليشهر ما اتخذ من اجراءات لم تكن متناسبة البتة،مع الطموحات المنعقدة على صدوره،ما خلص الى أهمية إعادة النظر بالعديد من السياقات التقليدية التي رافقت المشروع وبالتالي لم تحقق أيا من تطلعاته،معرّجا على العديد من التفاصيل المعوقة لأي رغبة في الأستفادة من قانون يسعى للنهوض بالواقع العراقي المربك أصلا.

وكان السيد محمود علوش رئيس غرفة تجارة بغداد قد أعقب الصوري بورقة عمل أخرى تناول فيها رؤية الواقع الميداني للساحة الأقتصادية العراقية لقانون الأستثمار ووسائل تنفيذه وتفعيل آلياته وفقا لما تعاني منه التداولات الأقتصادية القائمة فعلا،مستعرضا تخلف الأداء المصرفي والمؤشرات الخطرة للحالة التضخمية وما يعوّق العملية الأستثمارية من تصرفات مفروضة لايمكن أن تنجلي الحالة مالم يتم تجاوز آثارها،مثل عمليات أغراق الأسواق المحلية القائمة بسبب الأستيرادات العشوائية وغير المنضبطة مما انعكس سلبا على الأنتاج الصناعي والزراعي معاً.

> وهكذا كانت الطاولة –كما هي على الدوام- منبرا للتجاذب وساحة حافلة بالتحاور العلمي البنّاء،تحتضن الأفكار في شتى توجهاتها وتدعّم رصانتها ليظل التجاذب في الساحة الأقتصادية- خصوصا- عنوان تطلعنا الى ما يحقق أمانينا الوطنية المشروعة.

وحين انتهى علوش من ورقة العمل التي تلاها كانت المناقشة الساخنة التي شارك فيها المشاركون جميعا وصولا الى سياقات سليمة وآمنة ترسم ما يكفل تنفيذا شفافا لمشروع ينتظر أن يكون منعطفا بالغ الأهمية في استعادة العافية لاقتصادنا الوطني وآليات انطلاقته المنتظرة،لقد أصرّ المشاركون على تفعيل –ليس القانون وحده بل- كل ما يعزز آليات حفز الأنتاج الوطني وتنمية قدراته وتحديث تقنياته بما يتلاءم مع استثمارات عالميةمتقدمة،ومنتظرة،يجدر أن يحاكي أداؤنا تطوراتها التقنية.

وفي اليوم التالي،وفي ذروة انشغال المحتفين باسبوع المدى،كانت الجلسة الثانية تتناول موضوعا له نكهته وخصوصيته،حين استذكرنا رمزا عزيزا للعطاء في العراق عبر التاريخ متمثلا بالنخيل ونتاجها الوافر من تمورنا الزكية،حيث انفرد الدكتور فرعون احمد حسين المتخصص بالنخيل والمدير العام لهيئة النخيل في وزارة الزراعة بتقديم ورقة عمل مستفيضة عن النخيل ومشاكله في العراق والتمور العراقية وأنواعها ومميزاتها والجهود الكبيرة التي تكثف لتعويض ما تعرضت له من أهمال كبير ومشاكل متنوعة من أصناف الأمراض والفيروسات وافتقار وسائل تنميتها وتواصل عطائها،فضلا عن التطورات الحاصلة في برامج تصنيعها والتجارة العالمية وما لحق بها من تقنيات متنوّعة لعبت دورا كبيرا في زيادة الأقبال عليها. لقد أسهم في تطوير توجهات الجلسة وتعزيز حواراتها مشاركة فريق من اسرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك الذي شارك بأغناء المناقشات بما أعطى أبعادا مضافة للتعاطي مع تلك الثروة المهملة،وما تمثله من مكانة مهمة في الأقتصاد الوطني،وفي أولوية التعاطي بها كمادة غذائية بالغة الأهمية،فيما كان حديث آخر يتجه نحو دخول التمور في عديد من الصناعات الأخرى المتنوّعة.

وهكذا كانت الطاولة –كما هي على الدوام- منبرا للتجاذب وساحة حافلة بالتحاور العلمي البنّاء،تحتضن الأفكار في شتى توجهاتها وتدعّم رصانتها ليظل التجاذب في الساحة الأقتصادية- خصوصا- عنوان تطلعنا الى ما يحقق أمانينا الوطنية المشروعة.